PROVISIONAL
A/37/PV.69
22 November 1982
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الثلاثاء ، ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد هولاى (هنغاريا)

- تعيينات لملء الشواغر في هيئات فرعية وتعيينات أخرى : [١٧] (تابع)

(أ) تعيين خمسة أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : تقرير اللجنة الخاسة (الجزء الثاني) [١٧ (أ)]

(ب) تعيين ستة أعضاء في لجنة الاشتراكات : تقرير اللجنة الخاسة [١٧ (ب)]

(ج) تعيين عضو واحد في مجلس مراجعي الحسابات : تقرير اللجنة الخاسة [١٧ (ج)]

- التقارير المالية والحسابات وتقارير مجلس مراجعي الحسابات : تقرير اللجنة الخاسة [١٠٢]
- الأزمة المالية للأمم المتحدة : تقرير اللجنة الخاسة [١٠٥]

../..

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

Digitized by UNOG Library

— خطة المؤتمرات ؛ مراقبة الوثائق والحد منها ؛ اعتماد جدول أعمال وتنظيم العمل ؛ الهيئات الفرعية للجمعية العامة ؛ تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعي : تقرير اللجنة الخاسة [١٠٨ و ١٠٩ و ٨ (ب) و ١٢]

— جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة : تقرير اللجنة الخاسة (الجزء الأول) [١١٠]

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥

البنود ١٧ ، و١٠٢ ، و١٠٥ ، و١٠٨ ، و١٠٩ ، و٨ (ب) ، و١٢ ؛ و١١٠ من جدول الأعمال (تابـــــع)

تعيينات لملء الشواغر في هيئات فرعية وتعيينات أخرى :

(أ) تعيين خمسة أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثاني) (A/37/511/Add.1) ؛

(ب) تعيين ستة أعضاء في لجنة الاشتراكات : تقرير اللجنة الخامسة (A/37/512) ؛

(ج) تعيين عضو واحد في مجلس مراجعي الحسابات: تقرير اللجنة الخامسة (A/37/513) ؛

التقارير المالية والحسابات وتقارير مجلس مراجعي الحسابات: تقرير اللجنة الخامسة (A/37/533) ، الأزمة المالية للأمم المتحدة: تقرير اللجنة الخامسة (A/37/612) .

خطة المؤتمرات ؛ مراقبة الوثائق والحد منها ؛ اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل ؛ الهيئـــــات الفرعية للجمعية العامة ؛ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : تقرير اللجنة الخامسة (A/37/605) .

جدول الأنصبة المقرر لقسمة نفقات الأمم المتحدة: تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الأول) (A/37/617) .

قدم السيد الصفطي (مصر) ، مقرر اللجنة الخامسة تقارير هذه اللجنة (A/37/511/Add.1 ، A/37/512 ، A/37/513 ، A/37/533 ، A/37/612 ، A/37/605 و A/37/617) ثم تحدث كالآتي :

السيد الصفطي (مصر) ، مقرر اللجنة الخامسة (ترجمة شفوية عن الانكليزيـة) :

يشرفني أن أقدم للجمعية العامة للموافقة تقارير اللجنة الخامسة بشأن بنود جدول الأعمال ١٧ (أ) ، و (ب) ، و (ج) ، و١٠٢ ، و١٠٥ ، و١٠٨ ، و١٠٩ ، و٨ (ب) و١٢ ، والبنود الأربعة الأخيرة بحثت معا من قبل اللجنة الخامسة ؛ وفي الختام تقرير مؤقت بشأن البند ١١٠ من جـــدول الأعمال .

ان التقارير الخاصة بتعيينات لملء الشواغر في هيئات فرعية هي كما يلي :

أولا ، التقرير الذي يتناول تعيين خمسة أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، وهو وارد في الوثيقة A/37/511/Add.1 . وتتضمن الفقرة الرابعة من هذه الوثيقـــة

Digitized by UNOG Library

توصية اللجنة الخامسة بأن تعين الجمعية العامة الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ : السيد ترايان شيبيلو، السيد محمد معلول فال، السيد محمد سمير منصوري، السيد س. اس. م. سيلي، السيد كريستوفر. توماس.

وفضلا عن ذلك، توصي اللجنة الخامسة بأن تعين الجمعية العامة السيد صمويل بينيروغويطاريس نيتو، عضوا في اللجنة الاستشارية لمدة عام واحد يبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣.

والتقرير الثاني يتعلق بتعيين ستة أعضاء في لجنة الاشتراكات، وهو وارد في الوثيقة A/37/512. وفي الفقرة الرابعة من هذا التقرير، توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بتعيين الأشخاص التالي أسماؤهم أعضاء في لجنة الاشتراكات لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ : السيد اندريه ابرازيفسكي، السيد نابوتوش أكاو، السيد حامد العربي الحضيري، السيد زوران لازاريفيتش، السيد محمد صادق المهدي، السيد ريتشارد في. هينيس.

والتقرير الثالث حول التعيينات يتعلق بتعيين عضو واحد في مجلس مراجعي الحسابات. وقد ورد هذا التقرير في الوثيقة A/37/513، وفي الفقرة الرابعة توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بتعيين الرئيس الأقدم لمكتب مراجعة المحاسبات في بلجيكا عضوا في مجلس مراجعي الحسابات لفترة ثلاث سنوات اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٨٣.

والتقرير التالي الذي يشرفني أن أتقدم به يتعلق بالبند ١٠٢ من جدول الأعمال المعنون "التقارير المالية والحسابات، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات". وقد ورد هذا التقرير في الوثيقة A/37/533، وتوصية اللجنة الخامسة تظهر في الفقرة السابعة من ذلك التقرير. وتتألف توصية اللجنة من مشروع قرار يتعلق بالتقارير المالية والحسابات عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، ولمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، ولوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ولمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وللتبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ولصندوق برنامج

Digitized by UNOG Library

الأمم المتحدة للبيئة ، ولصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، ولمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية .

ويتضمن مشروع القرار فقرتين من الديباجة وخمس فقرات من المنطوق ، وقد اعتمدته اللجنة الخامسة بدون اعتراض .

Digitized by UNOG Library

أود الآن أن أشير الى تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٠٥ من جدول الأعمال المعنون "الأزمة المالية للأمم المتحدة" ، والوارد في الوثيقة A/37/612 ، التي تتضمن في الفقرة ٦ مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة . واعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار هذا بأغلبية ٦٨ صوتا مقابل لا أحد وامتناع ١٧ عن التصويت . وهذا المشروع يتضمن خمس فقرات في الديباجة وتسع فقرات في المنطوق .

وفيما يتعلق بالتقرير التالي للجنة الخامسة ، أود أن أوضح أن اللجنة الخامسة بحثت في الوقت نفسه البند ١٠٨ من جدول الأعمال "خطة المؤتمرات" ، والبند ١٠٩ من جدول الأعمال "مراقبة الوثائق والحد منها" والفصلين الثالث والتاسع من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقين بالبند ١٢ من جدول الأعمال . وفضلا عن ذلك ، وبناء على اقتراح الجمعية العامة ، بحثت اللجنة البند ٨ (ب) من جدول الأعمال المعنون "اقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال : الهيئات الفرعية للجمعية العامة" ، وذلك في اطار البند ١٠٨ من جدول الأعمال .

ويرد تقرير اللجنة الخامسة بشأن هذه البنود في الوثيقة A/37/605 ، وترد توصياتها في الفقرة ٣٦ من هذه الوثيقة . ووفقا لمقرر اتخذته اللجنة الخامسة ، ترد التوصيات المتعلقة بمختلف المواضيع التي يتناولها هذا التقرير في مشروع تقرير واحد ، تم تقسيمه الى خمسة مشاريع قرارات فرعية ، تتناول على التوالي : (أ) تقرير لجنة المؤتمرات الذي سيقرّ ، في جملة أمور أخرى ، مشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات المنقح للأمم المتحدة لعام ١٩٨٣ ؛ (ب) تنظيم أمانات المؤتمرات الخاصة التابعة للأمم المتحدة ، الذي يتضمن كمرفق مبادئ توجيهية لتنظيم أمانات المؤتمرات الخاصة التابعة للأمم المتحدة ؛ (ج) محاضر جلسات وثائق الهيئات الفرعية ؛ (د) مراقبة الوثائق والحد منها ؛ (هـ) المعدات الالكترونية الموجودة في غرف الاجتماعات في مقر الأمم المتحدة .

وأخيرا ، يشرفني أن أقدم الى الجمعية العامة التقرير المؤقت للجنة الخامسة فيما يتعلق بالبند ١١٠ من جدول الأعمال ، ويرد هذا التقرير في الوثيقة A/37/617 . وكما تلاحظون ، فان هذا التقرير ليس التقرير النهائي للجنة بشأن هذا البند من جدول الأعمال . ولكن في المرحلة الحالية تطلب اللجنة الخامسة من الجمعية العامة الموافقة على مشروع مقرر يطلب من لجنة الاشتراكات

Digitized by UNOG Library

أن تدرس من جديد جدول الأنصبة المقترح الوارد في الوثيقة A/37/11 ، وأن تقدم توصياتها ، وهي تضع في اعتبارها المناقشات بشأن هذا البند من جدول الأعمال في دورتها الحالية ، وذلك قبل ٣ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ ، ليتسنى للجمعية في دورتها السابعة والثلاثين البت في هذه المسألة قبل أن تختتم أعمالها في كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ .

وبناء على ذلك ، اذا قامت الجمعية العامة باقرار هذه التوصية الصادرة عن اللجنة الخامسة ، والواردة في الفقرة ١٠ من الوثيقة A/37/617 ، فان اللجنة الخامسة تنوى العودة الى هذه المسألة لدى تلقيها توصيات لجنة الاشتراكات ، وذلك قبل اختتام الدورة الحالية في شهر كانون الأول /ديسمبر من هذا العام .

انني أرفع الى الجمعية العامة مختلف تقارير وتوصيات اللجنة الخامسة التي كان لي شرف تقديمها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اذا لم تكن هناك أى اقتراحات بمقتضى المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، فسوف أعتبر أن الجمعية العامة قررت عدم مناقشة التقارير السبعة المقدمة من اللجنة الخامسة .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ولهذا سوف تقتصر البيانات على تعليل التصويت .

وقد اتضحت مواقف الوفود فيما يتعلق بمختلف توصيات اللجنة الخامسة أثناء اجتماعات هذه اللجنة ، وقد أثبتت في المحاضر الرسمية ذات الصلة .

وأود تذكير الأعضاء أنه وفقا للفقرة ٧ من مقرر الجمعية العامة ٣٤/٤٠١ ، تقتصر الوفود قدر الامكان ، حين ينظر مشروع القرار نفسه في احدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة على تعليل تصويتها مرة واحدة ، أى اما في اللجنة أو في الجلسة العامة ، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة .

Digitized by UNOG Library

وأود كذلك أن أذكر الأعضاء بأن تعليل التصويت محدد بمدة عشر دقائق ، ويجب أن تقوم به الوفود من مقاعدها .

أود توجيه نظر الأعضاء الآن الى اولا الى تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٧ (أ) من جدول الأعمال الوارد في الوثيقة A/37/511/Add.1 . ففي الفقرة ٤ من هذا التقرير ، توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بأن تعيّن الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ : السيد ترايغفي شيبيلو والسيد محمد معلوم فال ، والسيد محمد سمير منصوري ، والسيد س٠ س٠ م٠ سيلفي ، والسيد كريستوفر ر٠ توماس .

وفي الفقرة نفسها ، توصي اللجنة الجمعية العامة كذلك بأن تعين السيد صمويل بينهيرو غيمارائيس نيتو ، عضوا في اللجنة الاستشارية لمدة عام واحد يبدأ في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد هذه التوصية ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وأود الآن توجيه نظر الجمعية الى تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٧ (ب) من جدول الأعمال الوارد في الوثيقة A/37/512 ، والمتعلق بتعيين ستة أعضاء في لجنة الاشتراكات .

في الفقرة ٤ من هذا التقرير ، توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بتعيين الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الاشتراكات لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ : السيد اندرشي ابراشيفسكي ، والسيد نوبوتوشي أكاو ، والسيد حامد عربي الحضيري ، والسيد زوران لازاريفيك ، والسيد محمد صادق المهدي ، والسيد ريتشارد ف٠ هينس .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد هذه التوصية ؟

تقرر ذلك .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدعو الممثلين الى الانتقال الى تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٧ (ج) المتعلق بتعيين عضو في مجلس مراجعي الحسابات (الوثيقة A/37/513) .

توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٤ من هذا التقرير الجمعية العامة بتعيين رئيس مكتب مراجعة الحسابات في بلجيكا عضوا في مجلس مراجعي الحسابات لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ تموز/يوليه ١٩٨٣ .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تعتمد هذه التوصية ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستنظر الجمعية الآن في تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٠٢ من جدول الأعمال المعنون "التقارير المالية والحسابات ، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات" . التقرير وارد في الوثيقة A/37/533 .

سوف تتخذ الجمعية الآن قرارا بشأن توصية اللجنة الخامسة في الفقرة ٧ من ذلك التقرير .

توصي اللجنة في الفقرة ٧ باعتماد مشروع قرار بعنوان "التقارير المالية والحسابات ، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات" .

وكانت اللجنة الخامسة قد اعتمدت مشروع القرار هذا دون تصويت .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو نفس الحذو ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد فرغت الجمعية الآن من النظر في البند ١٠٢ من جدول الأعمال . وسوف تنظر الجمعية الآن في تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٠٥ من جدول الأعمال المعنون "الأزمة المالية للأمم المتحدة" . وهذا التقرير وارد في الوثيقة A/37/612 .

سوف تتخذ الجمعية الآن قرارا بشأن مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها .

طلب تصويت مسجل .

Digitized by UNOG Library

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : الجزائر ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، البحرين ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، البرازيل ، بورما ، بوروندي ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، قبرص ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، قطر ، رواندا ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، السويد ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : افغانستان ، جزر البهاما ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،

Digitized by UNOG Library

غرينادا ، هنغاريا ، منغوليا ، موزامبيق ، بولندا ، رومانيا ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الولايات المتحدة الامريكية ، فييت نام .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١٢ صوتا مقابل لا أحد وامتناع ١٨ عن التصويت (القرار ٣٧/١٣) *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا ننتهي من النظر في البند ١٠٥ من جدول الأعمال .

سوف تقوم الجمعية العامة الآن بالنظر في تقرير اللجنة الخامسة بشأن البنود ١٠٨ و ١٠٩ و ٨ (ب) و ١٢ من جدول الأعمال ، المتعلقة بخطة المؤتمرات ، ومراقبة الوثائق والحد منها ، والهيئات الفرعية للجمعية العامة والفصلين الثالث والتاسع من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ان تقرير اللجنة الخامسة وارد في الوثيقة A/37/605 .

سوف تتخذ الجمعية الآن قرارا بشأن مشاريع القرارات التي أوصت بها اللجنة الخامسة في الفقرة ٣٦ من تقريرها . لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار ألف المتعلق بتقرير لجنة المؤتمرات دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار ألف (القرار ٣٧/١٤ ألف) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار باء يتعلق بتنظيم أمانات المؤتمرات الخاصة للأمم المتحدة . وسوف تصوت الجمعية العامة الآن على مشروع القرار هذا .

اعتمد مشروع القرار باء بأغلبية ١٣٦ صوتا مقابل لا أحد (القرار ٣٧/١٤ باء) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار جيم يتعلق بمحاضر جلسات الهيئات الفرعية ووثائقها . وسوف أطرح مشروع القرار هذا للتصويت .

اعتمد مشروع القرار جيم بأغلبية ١٣٨ صوتا مقابل صوت واحد (القرار ٣٧/١٤ جيم) .

---

* ثم أبلغ وفدا بنغلاديش وبوليفيا الأمانة العامة انهما كانا ينويان التصويت لصالح مشروع القرار .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان مشروع القرار دال يتناول الرقابة على التوثيق والحد منه ،وقد اعتمد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء في اللجنة الخامسة ، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٧/١٤ دال)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار هاء يتناول موضوع المعدات الالكترونية في قاعات المؤتمرات في المقر الرئيسي للأمم المتحدة ، وقد اتخذ هذا القرار أيضا بتوافق الآراء في اللجنة الخامسة . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار هاء ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٧/١٤ هاء)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أنهت الجمعية نظرها في البنود ١٠٨ و ١٠٩ و ٨ (ب) وفي الفصلين الثالث والتاسع من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

وننتقل الآن الى الجزء الأول من تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١١٠ من جدول الأعمال المعنون " جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة " . وهذا التقرير وارد في الوثيقة A/37/617 .

وسأطلب من الجمعية أن تقوم بالتصويت على مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ١٠ من تقريرها .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، البحرين ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ،

Digitized by UNOG Library

اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، جزر سليمان ، الصومال ، سيرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فييت نام ، اليمن ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : بلجيكا ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اليونان ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ، اسبانيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البرازيل ، شيلي ، فنلندا ، ايسلندا ، اليابان ، المكسيك ، نيوزيلندا ، النرويج ، بابوا غينيا الجديدة ، سيراليون ، سنغافورة ، السويد ، أوروغواى ، فنزويلا ، يوغوسلافيا .

اعتمد مشروع المقرر بأغلبية ١٠٦ أصوات مقابل ١٥ صوتا وامتناع ١٨ عن التصويت * .

---

* أبلغ وفدا أوغندا وبنغلاديش الأمانة العامة بعد ذلك أنهما كانا ينويان التصويت لصالح القرار .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انتهينا من دراستنا للجزء الأول من تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١١٠ من جدول الأعمال .

البند ٢٩ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية

(أ) تقرير الأمين العام (A/37/335 و Add.1)

(ب) مشروع قرار (A/37/L.14)

(ج) تعديل (A/37/L.30)

(د) تقرير اللجنة الخامسة (A/37/616)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدعو ممثل كينيا لتقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.14

السيد وابوغي (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أقدم مشروع القرار A/37/L.14 نيابة عن مقدميه من أعضاء منظمة الوحدة الافريقية .

وفي تقديم هذا القرار تود افريقيا أن تؤكد على الأهمية التي تعلقها على الأمم المتحدة ، وعلى مبادئ منظمتنا وأهدافها . وفي هذا القرار تود افريقيا أن تؤكد من جديد ايمانها والتزامها بميثاق منظمتنا بوصفه أفض سبيل لصون السلم والأمن الدوليين فضلا عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الأمم .

ومشروع القرار يعيد الى الأذهان شأنه شأن القرارات السابقة الصادرة عن الأمم المتحدة ، التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، ويأخذ علما بالقرارات والمقررات والاعلانات التي اعتمدتها منظمة الوحدة الافريقية بشأن تعزيز التعاون بين المنظمتين . وفضلا عن ذلك فهو يسجل بالارتياح استمرار التعاون القائم بين الهيئتين .

ان مشروع القرار يوجه اهتمام الأمم المتحدة الى المشكلات ذات الطابع العاجل فضلا عن المشكلات التي تحتل الأولوية في القارة الافريقية . وفي هذا الشأن ، ان مشكلات مثل الحالة الخاصة بالدول الافريقية الحديثة العهد بالاستقلال وآثار الموقف الاقتصادي الدولي الراهن المضرة

Digitized by UNOG Library

بالاقتصادات الافريقية ، أمور كلها ذات أهمية بالغة . ويعترف بالحاجة الى تعاون أوثق من منظمة الوحدة الافريقية وكل الهيئات والوكالات المتخصصة ، وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة نحو حل هذه المشكلات .

كما أن المشروع يتناول العديد من المجالات الأخرى التي تهم افريقيا بصورة بالغة مثل موقف اللاجئين في افريقيا والحاجات المتزايدة للمساعدة الدولية .

وهناك قضايا أخرى تحتل الأولوية ثم تناولها وهي تتضمن الموقف المتدهور في الجنوب الافريقي الناشئ عن استمرار السيطرة على شعوب المنطقة من قبل نظام الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا ، والحاجة الى توفير المساعدة المتزايدة لشعب المنطقة في نضاله ضد الاستعمار والتمييز العنصري والفصل العنصري . وهو يدعو الى مزيد من الجهود المنسقة على الصعيد الدولي لتخليص الجنوب الافريقي من هذه الشرور .

Digitized by UNOG Library

وفي هذا الصدد نتوقع من الأمين العام ونطلب اليه ، كما كان يفعل في الماضي ، بأن يواصل اتخاذ التدابير الضرورية لتعزيز التعاون على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والادارية بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وفقا للقرارات ذات الصلة للجمعية العامة ، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير مساعدات لضحايا الاستعمار والفصل العنصري في الجنوب الافريقي .

وختاما ، فان مشروع القرار - كما حدث في الأعوام السابقة - يكرر المواقف التي اعتمدت بالفعل في مختلف القرارات الأخرى التي اتخذتها الجمعية العامة وبذلك ، فان المشتركين في تقديم مشروع القرار هذا يأملون في أن تعتمده الجمعية بالتزكية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الى ممثل الولايات المتحدة الامريكية لتقديم تعديل .

السيد جونستون (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تقدم وفد بلادي بتعديل على مشروع القرار A/37/L.14 بشأن البند ٢٩ من جدول الأعمال المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ويضاف هذا التعديل كفقرة جديدة في المنطوق برقم ٢٢ ،ونصه :

" تأذن للامين العام أن ينفذ الأنشطة الموافق عليها بموجب هذا القرار وذلك فقط بقدر مايكون تمويلها ممكنا دون تجاوز مستوى الموارد الذى أقر في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ في قرار الجمعية العامة ٣٦/٢٤٠ ألف " .

وحيث أننا نواجه هذه المشكلات ، فان الميزانية المقدرة للأمم المتحدة تزداد على نحو هائل . وقد ارتفعت التقديرات بنسبة ٨١ في المائة خلال السنوات الخمس الماضية ، ويتعدى ذلك مستوى التضخم كثيرا . ان تكلفة تشغيل الأمم المتحدة أربعة أمثال التكاليف التي كانت سائدة منذ عشر سنوات مضت . واذا استمر معدل الزيادة هذا فسوف تجد الدول الأعضاء نفسها في القريب العاجل أن تكلفة عضويتها أمر غير معقول . وفضلا عن ذلك ، فان التعارض الواضح بين عمليات خفض البرامج على الصعيد المحلي في جميع بلداننا والزيادة السريعة للأنصبة في الأمم المتحدة يهدد بتآكل الدعم العام لهذه المؤسسة . ونحن نعتقد أن الوقت قد حان لكي نضع حدا فاصلا وأن نقول

Digitized by UNOG Library

كفى . لقد تحدثنا ضد هذه الزيادة في الميزانية في الماضي واتخذنا خطوة صعبة لم يسبق لها مثيل بالتصويت ضد الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣، وانضممنا الى توافق الآراء وفسرنا وجهات نظرنا بأن القرار ينبغي أن ينفذ في حدود الموارد المتوفرة القائمة . ومع ذلك ، تستمر الميزانية في التزايد .

وبتقديم هذا التعديل اليوم ، وسوف تقدم تعديلات مشابهة في الجلسة العامة وفي مختلف اللجان كلما كان ذلك ضروريا ، تنوى الولايات المتحدة أن تؤكد الجدية التي ننظر بها الى مشكلة زيادة انفاق الأمم المتحدة .

وعند تقديم هذا التعديل ، نود أن نوضح أربع نقاط أساسية بسيطة : أولا - أن الولايات المتحدة ، كعهدها دائما ، تؤيد التعاون بين المنظمات الاقليمية والأمم المتحدة ، ان الفوائد المترتبة على هذا التعاون متعددة ، ونعتقد أنه ينبغي تعزيز هذا التعاون .

ثانيا - ان الولايات المتحدة قلقة بصورة عميقة جادة ازاء تصاعد التكاليف والممارسات المالية التي تضاف الى النفقات دون أن تأخذ في الحسبان كيف ينبغي أو يستطاع تمويلها أو كيف سيكون ذلك .

ثالثا - اننا نعتقد أن جهدا منتظما أكثر جدية لوضع رقابة على ميزانية الأمم المتحدة لا بد وأن يبذل لكي نضبط هذه الميزانية . ان العالم يتغير ، والمشكلات تتغير وتبرز احتياجات جديدة . ومن الواضح أنه لا بد من القيام ببرامج جديدة ، ولكن من الواضح كذلك أن البرامج القديمة قد بليت وأصبحت عديمة الكفاءة وجديرة بالالغاء . ومن الواضح أيضا انه ينبغي خفض هذه البرامج والقضاء عليها نهائيا . وبالتالي ، فان اليقظة والأولويات السليمة وجدوى البرامج أمور مطلوبة حتى تتمكن أمانة الأمم المتحدة من أن تلغي البرامج عندما لا تكون هناك حاجة اليها ، وأن نقضي على تبديد الموارد والازدواج بينما تبذل جهود جديدة . ومن الواضح أن الوسائل التي تتخذ حتى الآن لبلوغ هذه الغايات لم تنجح . وسوف نناقش في الاسابيع القادمة مع دول أخرى ومع الأمانة وسائل جديدة لتحقيق مسؤولية مالية أكبر وفعالية . وتلتزم حكومة الولايات المتحدة على نحو قاطع بالتوصل الى مثل هذه الوسائل . وكلما كان ذلك ممكنا وملائما فسوف نتقدم باقتراح تعديلات تنص على أن تمول البرامج دون تجاوز مستوى الموارد التي اعتمدت في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٢-

Digitized by UNOG Library

١٩٨٣ . لا تستطيع الولايات المتحدة أن تؤيد دون تحفظ البرامج التي يفترض بأنها ستمول تجاوزا للميزانية بدلا من أن تمول من موارد داخل الميزانية . ومع ذلك ، فاننا نواصل تأييد القرارات التي تبقى على علاقات هيكلية حيوية لهذه المنظمة . ونعتقد أن التعاون بين الأمم المتحدة والمجموعات الاقليمية أمثلة على مثل هذه العلاقات .

وبالتالي ، فسوف ننضم الى توافق الآراء هذا الصباح . ولكننا نقوم بذلك بتحفظ صريح وهو أنه ليس بمقدورنا أن نوافق على تمويل خارج اطار الميزانية أو أنشطة تمول على هذا النحو . ونعتقد أن هذه الأنشطة ينبغي بل ويمكن أن تمول في نطاق الحدود والمستويات الواردة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف يوزع التعديل الذى قدمه توا ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على الوفود تحت الرمز A/37/L.30 .

السيد أولريتش (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتحدث نيابة عن الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاقتصادى الأوروبي .

يتيح لنا ادراج هذا البند في جدول أعمال الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، الفرصة لاستعراض التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . ويوفر تقرير الأمين العام معلومات بشأن طبيعة هذا التعاون في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاعلام والنشر ، فضلا عن التعاون فيما يتعلق بالموقف في الجنوب الافريقي . وقد يسّر تقرير الأمين العام مهمتنا بدرجة كبيرة .

Digitized by UNOG Library

ان الدول العشر في المجموعة الأوروبية تؤيد الدور الذى تقوم به المنظمات الاقليمية ، ونعتقد ان الدول المعنية بصورة مباشرة بنزاع سياسي معين أو بمشكلات معينة اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية ينبغي ان تشجعها هيئاتنا الدولية للتوصل الى حلول لهذه المشكلات بالتعاون قبل كل شيء فيما بينها .

والطريقة التي تواصل بها الدول الافريقية العمل سويا للتعامل مع العديد من المشكلات الخطيرة والمعقدة التي تواجهها القارة الافريقية اليوم ، تتطلب دعم وتأييد الأمم المتحدة . وفي هذا الشأن نرحب بالجهود التي تقوم بها مختلف وكالات الأمم المتحدة هذا العام من أجل تعزيز وتكثيف مساعداتها الى منظمة الوحدة الافريقية .

ان الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ماتزال على اقتناع راسخ بأن المشكلات الافريقية يمكن أن تسوّى على أفضل وجه عن طريق الحلول الافريقية حتى تتمكن الدول الافريقية من أن تقرر مستقبلها بحرية في اطار منظمة الوحدة الافريقية ودون تدخل من الخارج .

اننا نؤكد من جديد تأييدنا للبلدان الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية في تعزيز استقلالها الوطني في المجالات الاقتصادية والسياسية . ان الدول العشر تودّ أن تتعاون الى أقصى مدى ممكن مع كل الدول الافريقية في دعم اقتصادها وتنميتها الاجتماعية . ونعتقد ان اتفاقية لومي الثانية التي تربط الاتحاد الأوروبي بالعديد من البلدان في افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ تضطلع بدور هام لبلوغ هذه الغاية .

وبالنسبة الى الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فان منظمة الوحدة الافريقية تعتبر شريكا هاما سواء في شؤون القارة الافريقية أو فيما يتعلق بالمسائل الدولية الأوسع . ونحن نقدّر تماما الدور الذى يُطلب من منظمة الوحدة الافريقية ان تقوم به في تحقيق الأهداف والمبادئ التي تكرس لها الأمم المتحدة نفسها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ان اعلن ان سيشيل قد أصبحت ضمن مقدمي مشروع القرار A/37/L.14 .

Digitized by UNOG Library

السيد اسينالييف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان الاتحاد السوفياتي يشيد بالدور البنّاء الذى تقوم به منظمة الوحدة الافريقية . لقد برهنت عن أهميتها كجهاز لمواجهة الأنشطة الامبريالية والاستعمارية في البلدان الافريقية .

ان انشطة منظمة الوحدة الافريقية تهدف الى تحرير القارة الافريقية من السيطرة والاستعمار وتعزيز استقلال الدول الافريقية وضمان التعاون الوثيق من أجل ترسيخ السلم والأمن ، وقد لقيت هذه المنظمة دائما تعاطف وتأييد الاتحاد السوفياتي .

ان الدول الافريقية الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية مع غيرها من الدول الأخرى المحبّة للسلم تقدم اسهاما كبيرا في الجهود لتحسين المناخ الدولي ووقف سباق التسلح ومنع التهديد بحرب نووية .

ان مولد افريقيا المستقلة صادفته مصاعب كثيرة . لقد وقفت في سبيله الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الامبريالية الأخرى التي تدخلت في الشؤون الداخلية لها . وهناك بعض الدول التي تتبع سياسة استعمارية جديدة تهدف الى بث بذور الشقاق والعداء بين البلدان الافريقية وتقسيم منظمة الوحدة الافريقية من أجل تأييد النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، لأن هذا النظام ليس فقط المحافظ على الوضع العنصرى ، بل هو أيضا قوة ضاربة للامبريالية الدولية ، وسلاح للعدوان ضد البلدان الافريقية المجاورة ، وأداة لمقاومة حركات التحرر الوطنية الافريقية . ان الدوائر الامبريالية تحاول ان تربط افريقيا بشبكة من القواعد العسكرية لاستخدامها في الأغراض العدوانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي . ان القوى الامبريالية تعمل أيضا في الجبهة الاقتصادية ، وتحاول ادخال البلدان الافريقية في مجالات نفوذها باستغلال ثرواتها .

ونحن مقتنعون بأن مناهضة هذه الأنشطة الاستعمارية في البلدان الافريقية يمكن ان تنجح على اساس ان توحد هذه البلدان صفوفها دفاعا عن حقوقها وأن تعتمد على تضامن وتأييد كل القوى المناهضة للامبريالية في عالم اليوم .

وفيما يختص بالاتحاد السوفياتي ، فان موقفنا واضح ومتسق تماما . ونحن نريد أن نرى افريقيا كقارة ذات استقلال وطني يسودها السلم وحسن الجوار وكقارة مزدهرة . ونحن نؤيد تماما

Digitized by UNOG Library

القضاء التام على بقايا الاستعمار والعنصرية . والاتحاد السوفياتي يعارض تماما ان تكون افريقيا مجالا للمواجهة السياسية ويؤيد آمال الشعوب الافريقية التي تعمل على ألا تكون قارتها مكانا للقواعد العسكرية وان تكون منطقة خالية من الاسلحة النووية . ان الاتحاد السوفياتي مقتنع بأن تدعيم التعاون المستمر بين منظمة الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية سوف يساعد على القضاء على بقايا العنصرية والفصل العنصرى والاستعمار والرجعية وتعزز الأمن الدولي .

السيد وابوغي (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم أكن أود التحدث في هذا الموضوع ، ومع ذلك فانني اريد بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار A/37/L.14 أن أرد على التعديل الذى اقترحته الولايات المتحدة .

اننا نشعر بدهشة حقيقية . ان مشروع القرار الذى أمامنا عن " التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية " مشابه لمشروع القرار الذى أقرته الجمعية العامة في العام الماضي . وفي ذلك الوقت ، فان وفد الولايات المتحدة لم يقترح أى نوع من التعديل على الاطلاق . اننا نعارض تعديل الولايات المتحدة اذ أنه سوف يحدّ من الموارد المتاحة في مشروع القرار . وأكرر بأن مقدمي مشروع القرار لا يمكنهم مطلقا الموافقة على هذا التعديل .

ولذلك ، فانني اطلب من وفد الولايات المتحدة الامريكية ان يسحب تعديله لا سيما في ضوء ما قيل هنا الآن من ممثل الدانمرك الذى تحدث نيابة عن الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاقتصادى الأوروبي .

Digitized by UNOG Library

وعلينا أن نأخذ في الاعتبار ان ما يحدث في افريقيا ، مهما كان صغيرا ، هو شيء يشبه ما يحدث لأجسادنا . ولو ان اصبعا من الجسد قد جرح ، فان الجسد كله يشعر بالألم أيضا ؛ ومن ثم ، يجب ملاحظة ان أى شيء يحدث في قارة افريقيا ، مهما كان صغيرا ، سيؤثر على المجتمع الدولي بأسره . وعلى ذلك فانه يتطلب نوعا من المساعدة لكي تتفادى تلك القارة مشكلة خطيرة .

وانني اعتقد بأنني قد أوضحت موقفي ، وبالنيابة عن المجموعة الافريقية اقول بأن هذا التعديل ليس مقبولا من جانبنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف تمضي الجمعية الآن باتخاذ قرار بشأن مشروع القرار A/37/L.14 ، حول التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.30 . ويرد تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المالية والادارية المترتبة على مشروع القرار في الوثيقة A/37/616 .

ووفقا للمادة ٩٠ من النظام الداخلي ، سوف أقدم للتصويت اولا التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.30 .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : الولايات المتحدة الأمريكية .

المعارضون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، النمسا ، البحرين ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بورما ، بوروندى ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ،

Digitized by UNOG Library

غينيا ـ بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، ساحل العاج ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، مالي ، مالطة ، موريشيوس ، المكسيك ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان توبي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المتنعون : استراليا ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، جمهورية المانيا الاتحادية ، هنغاريا ، ايطاليا ، اليابان ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، منغوليا ، هولندا ، نيوزيلندا ، بابوا غينيا الجديدة ، بولندا ، البرتغال ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، اوروغواي .

رفض التعديل بأغلبية ١١٧ صوتا ضد صوت واحد ، وامتناع ٢٢ عن التصويت *.

---

* وبعد ذلك ، ابلغ وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الأمانة العامة انه كان ينوى التصويت معارضا .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي ان اعتبر ان الجمعية توافق على اعتماد مشروع القرار A/37/L.14 ، دون اجراء تصويت ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٧/١٥)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة الآن للوفود التي تودّ تعليل تصويتها .

السيد شروتر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية في البيان الذى يعلل به تصويته بعد التصويت ان يعرب عن تأييده للقرار المعنون " التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ". وهذا التعاون المثمر هو لصالح المنظمتين ويخدم الأغراض السامية للسلم والأمن الدوليين ، ويقضي في النهاية على الاستعمار ، والعنصرية ، والفصل العنصرى .

ان المساعي المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية نحو القضاء الكامل على العنصرية والفصل العنصرى تلقى كل التأييد غير المتحفظ من بلدى الذى تضامنه مع نضال شعبي جنوب افريقيا وناميبيا سياسة واضحة . ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية بصفتها عضوا في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ملتزمة بصفة خاصة بالكفاح من أجل القضاء على الفصل العنصرى .

ان تضامن شعب بلدى فيما يتعلق بكفاح التحرير الوطني في افريقيا وكفاح شعوب افريقيا من أجل الاستقلال السياسي والاقتصادى ، هو أمر غني عن البيان . ان مساعدتنا تذهب بصفة خاصة ، كما يطالب القرار ، الى حركات التحرير الوطني في افريقيا الجنوبية .

في تاريخ منظمة الوحدة الافريقية بذلت المحاولات لتجزئة تلك المنظمة . وقد لوحظت الجهود لتحقيق هذا الهدف ، ولا سيما في الماضي القريب . ولكن وحدة الدول الافريقية في الكفاح ضد الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى ، ومن أجل التوصل الى الاستقلال الوطني والتنمية الحقيقيين هي شوكة في جانب بعض القوى التي ترى اهدافها الاقتصادية والسياسية والعسكرية معرّضة للخطر في افريقيا المستقلة .

Digitized by UNOG Library

ويود وفدى ان يعرب عن أمله بأن القرار الذى اتخذ منذ برهة سوف يساعد الدول الافريقية على إحكام صفوفها بصورة أكبر ضد التدخل الامبريالي . وانه لأمر حسن لو أن سلطة الأمم المتحدة ساعدت الدول الافريقية في تعزيز وحدتها وتقوية منظمتها . وهذا يخدم السلم في المنطقة وبذلك يخدم السلم العالمي أيضا .

السيد جونستون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في البيان الذى قدمنا فيه اقتراحنا بالتعديل لهذا القرار ، أوضحنا تحفظاتنا الجادة بشأن الآثار المالية المترتبة على هذا القرار واصرارنا وعزمنا على ان نعمل على انهاء الزيادة التي لا حدود لها في برنامج ميزانية الامم المتحدة . ومع ذلك فقد قمنا بالانضمام الى توافق الآراء وأيدنا القرار للأسباب التالية .

لقد أيدت الولايات المتحدة طويلا مبدأ التعاون بين المنظمات الدولية ، ولا سيما بين منظمة الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . وبالفعل ، ان مثل هذا التعاون أكثر من كونه مرغوبا ؛ انه ضرورى اذا كان لنا أن نعمل سويا بأقصى فعالية وكفاءة لتحقيق الأهداف الأساسية المتمثلة في السلم ، والأمن ، والتقدم الاقتصادى والاجتماعي ، التي نشترك فيها جميعا .

وفضلا عن ذلك ، هناك عناصر محددة في هذا القرار ارتبطنا بها ارتباطا وثيقا طوال سنوات عديدة ونواصل تأييدها بقوة . وتمشيا مع تشجيع الولايات المتحدة من قبل لانشاء منظمة الوحدة الافريقية ، أيدنا دائما المبادئ التي تسترشد بها تلك المنظمة ألا وهي حرمة الحدود ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، والتسوية السلمية للمنازعات .

ان انتهاك هذه المبادئ بصورة مستمرة يؤكد اصرارنا على تعزيزها ، لأن وجود المعايير الدولية المنتهكة أفضل من عدم وجود معايير دولية على الاطلاق .

ومن ثم ، انه مما يسعدنا أن ننضم الى الاشادة بجهود منظمة الوحدة الافريقية لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف بين الدول الافريقية ولايجاد الحلول للمشاكل الافريقية . ان اسهامها في تشاد والصحراء الغربية مثال بارز على مثل هذه الجهود .

Digitized by UNOG Library

ويسعدنا كذلك أن ننضم الى هذا القرار الذى يطلب من الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مواصلة دعمها لبرامج اللاجئين الافريقيين . وكما يعلم أعضاء هذه الهيئة ، فان شعب وحكومة الولايات المتحدة كانا لفترة طويلة من اكبر المساهمين في هذه البرامج واننا ننوى مواصلة دورنا الرائد في هذا المجال . فخلال السنوات الاربع الماضية ، بلغت معونتنا لبرامج اللاجئين الافريقيين ، على سبيل المثال ، ٣٥٤ مليون دولار . وفي عام ١٩٨١ ، بلغت ١٠٦ مليون دولار . ومن المتوقع أن تصل الى ١١٢ مليون دولار في عام ١٩٨٢ . وقد طلبت الحكومة الامريكية ٧٧ مليون دولار لعام ١٩٨٣ ، فضلا عن مبلغ اضافي كبير مخصص للمعونة الغذائية سوف يتم تحديده فيما بعد . ويعتبر هذا جزءا طفيفا ، دون شك ، من المساعدات الامريكية الشاملة التي تقدمها الى افريقيا .

ويبدو أن هناك فكرة في الخارج تقول بأن مساعدتنا لافريقيا تتناقص ، ولكن ببساطة ، ليس الامر كذلك . اذ أن الطلب الذى تقدم به رئيسنا الى الكونغرس الامريكي بالنسبة للسنة المالية ١٩٨٣ يبلغ ٨٧٠ مليون دولار وهو يزيد بـ ٨٤ في المائة عن حجم المساعدة التي قدمناها لافريقيا عام ١٩٧٩ . وظهرت معظم هذه الزيادة في ظل الحكومة الامريكية الحالية . وفضلا عن ذلك ، فان مساعداتنا توجه بصورة متزايدة نحو أكثر مشاكل واحتياجات الشعب الافريقي الحاحا . ويوجه ما يربو على نصف هذه المساعدات الى التنمية الزراعية ، ويمثل هذا المبلغ حوالي ضعف المبلغ الذى تم توفيره للبرامج الزراعية منذ ثلاثة أعوام مضت . وتظهر زيادة مماثلة في مجال اعادة تشجير الغابات ، وانتاج الوقود الخشبي . واننا نعمل كذلك على دعم الأبحاث الزراعية في ٣٦ بلدا ، ونساعد البلدان الافريقية في تطبيق نتائج هذه الابحاث بما يعود بالفائدة على شعوبها .

بالاضافة الى ذلك ، فاننا نشترك في بغض الفصل العنصرى الذى تم الاعراب عنه في كل أجزاء هذا القرار . وقد أوضحنا في كثير من الأحيان ، ولسوف نواصل التوضيح ، أن العنصرية في جميع أشكالها أمر يتنافى تماما مع قيمنا القومية الأساسية .

وفي هذا الوقت أود أن أعرب عن تحفظاتنا غير المالية الأخرى بشأن هذا القرار . ففيما يتعلق بالفقرتين السابعة والثامنة من الديباجة ، والفقرة ١٠ من المنطوق ، التي تتناول خطة عمل لاغوس،

Digitized by UNOG Library

نود أن نشير الى أن هذه الخطة قد جاءت نتيجة مفاوضات لم تشترك فيها الولايات المتحدة والعديد من البلدان الأخرى . ولا تمثل سوى وجهات نظر الدول الافريقية ، ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر الامم المتحدة كهيئة ، أو وجهات نظر دولها الأعضاء الأخر . ونود كذلك أن نوضح أن الاشارة الواردة في الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة ، وفي الفقرة ١١ من المنطوق حول " أعمال العدوان " لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تطغي على السلطة التقليدية لمجلس الأمن في ممارسته لمسؤولياته وفقا للمادة ٣٩ من الميثاق .

واخيرا ، أود أن أركز على اعتراضاتنا القوية على الفقرة الثانية عشرة من الديباجة وعلى الفقرة ٢٠ من المنطوق . وقد أوضحنا في العام الماضي في بياننا بشأن هذا البند من جدول الأعمال :

" انه من غير الملائم كلية للأمم المتحدة أو لأى من وكالاتها المتخصصة أن تقدم اعتمادات الأمم المتحدة لحركات التحرير . ان محاولة ربط وكالات الأمم المتحدة المتخصصة بقضايا أو مجموعات سياسية يربك ويقوض من فعالية هذه المنظمات في قيامها بالأعمال التقنية والانسانية النبيلة التي أنشئت من أجلها . ان اضفاء الصبغة السياسية على - هذه المنظمات - لا يعرّض للخطر فعالية أنشطتها فقط ، ولكن يعرض للخطر تماما التأييد الأمريكي للأمم المتحدة " . (A/36/PV.90 ، ص ٢٧) .

وقد وضح جليا في تقرير الأمين العام بشأن التعاون بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، الذى يشير اليه هذا القرار ، ان مساعدة الأمم المتحدة لحركات التحرير الوطنية قد استمرت خلال العام الماضي ، ويبدو أنها قد زادت . وقد نتحدث بمزيد من الاستفاضة حول هذا الموضوع عندما تبحث هذه الجمعية مشروع القرار الخاص بتنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

ولكنني أجد لزاما على أن أوجه انظاركم الى أحد أحكام قانون من قوانين الولايات المتحدة اعتمده الكونغرس مؤخرا ، يحرم بالتحديد اتاحة أية أموال من حصة الولايات المتحدة في ميزانية الصناديق والمنظمات والبرامج ، لبرامج تقدمها هذه الهيئات الى منظمة التحرير الفلسطينية أو منظمة سوابو أو كوبا . وقد بدأنا باتخاذ خطوات لتنفيذ هذا الحكم الذى نص عليه القانون . وقد تظهر الحاجة الى اتخاذ تدابير ملموسة أخرى ولن نتهاون في اتخاذها .

Digitized by UNOG Library

السيد اسينالييف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد امتنع الوفد السوفياتي عن التصويت على التعديل الذى تقدم به ممثل الولايات المتحدة توا . والوارد في الوثيقة A/37/L.30 .

وفيما يتعلق بموقف الاتحاد السوفياتي بالنسبة لميزانية الأمم المتحدة ، فاننا كما تعلمون ضد زيادة هذه الميزانية .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هكذا تكون الجمعية العامة قد انتهت من النظر في البند ٢٩ من جدول الأعمال .

البند ١٢ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعي :

(أ) الفصول التي سينظر فيها مباشرة في جلسات عامة [الفصول الأول ، والثالث (الجزء هاء) والسادس (الجزء دال) ، والثامن والتاسع (الأجزاء ألف الى جيم ، وواو ، وزاى ، وحاء)] ،

(ب) مشروع قرار (A/37/L.24)

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) يشير الفصل الثالث (الفرع واو) من تقرير المجلس ، الذى خصص للجلسات العامة ، الى سنة دولية للسلم ، ويوم دولي للسلم . وفيما يختص بهذا الجزء من التقرير ، عرض على الجمعية العامة مشروع قرار بعنوان " سنة دولية للسلم " ، وقد تم توزيع هذا المشروع في الوثيقة A/37/L.24 .

أعطي الكلمة لممثل كوستاريكا ، الذى يود تقديم مشروع القرار .

Digitized by UNOG Library

السيد زوبادو خيمينيز (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : قدرت الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين ، بتوافق الآراء ، بأن تطلب من المجلس الاقتصادى والاجتماعي باقامة السنة الدولية للسلم . وقد اعتمد المجلس أيضا بتوافق الآراء في دورته من ربيع هذا العام القرار ١٩٨٢/١٥ الذى أوصى فيه بأن تعلن الجمعية العامة رسميا سنة ١٩٨٦ السنة الدولية للسلم .

لقد بينت التجربة أن أحد الأهداف الرئيسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة الا وهو صون السلم هو من أكثر الأمور مراوغة . وعلينا أن نعترف ، بمزيد من الآسف ، ان السلم لا يزال هدفا بدلا من أن يكون انجازا . وعلينا أن نزيد من جهودنا لارساء الأسس لتحقيق الهدف المنشود .

ان وفدنا ، مثله مثل الـ ٢٨ وفدا الأخرى التي اشتركت في تقديم مشروع القرار A/37/L.24 ، يعتقد بأن تأييد توصيات المجلس الاقتصادى والاجتماعي تضع فترة زمنية محددة للمجتمع الدولي ليركز فيها اهتمامه على مسألة السلم ، وأن الجمعية العامة سوف تبعث الحياة في روح الميثاق الهادى والملهم لهذه المنظمة في عملها . وهكذا فاننا نسهم في تهيئة الظروف المناسبة للتفكير العميق والمستمر بشأن الظروف السائدة التي تعرقل جهود هذه المنظمة الرامية الى السلم والتي يتم احباطها يوما بعد يوم .

ان اعلان السنة الدولية للسلم من شأنه أن يشرك المجتمع الدولي والمجتمعات الوطنية في النضال للتغلب على الظروف السائدة التي تقوض السلم .

لقد اشتركت الوفود التالية مع وفد بلادى في تقديم مشروع القرار وهي : أوروغواى ، وباكستان ، وبربادوس ، وبنما ، وبوليفيا ، وجامايكا ، وجزر البهاما ، والجمهورية الدومينيكية ، ورومانيا ، وزائير ، وساموا ، والسلفادور ، وسنغافورة ، والسنغال ، وشيلي ، وغانا ، وغواتيمالا ، والفلبين ، وفنزويلا ، وقبرص ، وكولومبيا ، وليبيريا ، ومالطة ، ومصر ، ونيبال ، ونيكاراغوا ، والهند ، وهندوراس .

ولما كنا على اقتناع بأن مشروع القرار هذا يتحدث عن نفسه ولا يحتاج الى توصية ، فاننا نطلب الى الجمعية العامة أن تؤيد بالاجماع هذا الاقتراح الذى تقدم به ٢٩ بلدا ، وبالتالي أن تعتمده بتوافق الآراء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستشرع الجمعية الآن باتخاذ قرار بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.24 .

Digitized by UNOG Library

هل لي أن اعتبر أن الجمعية تعتمد مشروع القرار ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٧/١٦)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم .

السيد بوهيك (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انضم وفد بلادى الى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/37/L.24 بسبب التزامنا العميق بالسلم العالمي وأملنا في أن السنة الدولية للسلم ستسهم في بلوغ هذه الغاية .

واننا نتوقع ، لدى الاعداد للبرنامج ولمشروع الميزانية لتلك السنة ، ان يؤمن الامين العام الاحتياجات المالية التي تتلاءم مع الخطوط الارشادية التي وضعها المجلس الاقتصادى والاجتماعي في قراره ١٩٨٠/٦٧ ، ولا سيما الفقرة ١٣ منه المتعلقة بالسنوات الدولية . ان الحاجة الى اظهار الشعور بالمسؤولية المالية هنا ، كما في جميع المجالات ، لا يمكن لحكومتي أن تغيه حقه من الأهمية .

السيد ماثيوسن (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعد وفد بلادى أن ينضم الى توافق الآراء بشأن القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.24 والذى اعتمدناه لتونا .

لقد أوضح وفد بلادى ، في البيان الذى ادلى به في المجلس الاقتصادى والاجتماعي في نيسان/ابريل من هذا العام ، التزامه التام بهدف الاقتراح الوارد في هذا القرار ، أى تعبئة وحشد الرأى العام العالمي من أجل قضية السلم . وكما قلنا في ذلك الوقت ، لا توجد قضية اكثر أهمية والحاحا للمجتمع الدولي من قضية السلم .

الا أن هناك جانبا آخر للقرار الذى اعتمدناه لتونا ، ويرى وفد بلادى أنه مضطر للتعقيب عليه . كما يتضح من القرار ، فقد ضمن المجلس الاقتصادى والاجتماعي قراره ١٩٨٢/١٥ الاجراء الخاص بالسنوات الدولية . وقد تم اعتماد هذه الخطوط الارشادية بدون تصويت في المجلس الاقتصادى والاجتماعي واعتمدتها الجمعية العامة . وأقول ما رأى وفد بلادى في اللجنة الثالثة أمس أن يذكره مرة أخرى من اننا نعتقد أن قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، ولا سيما عندما يتم اعتمادها بتوافق الآراء ، لابد وأن تطبق . ومن الواضح أن هذا الاقتراح الخاص بالاحتفال بسنة دولية للسلم في عام ١٩٨٦ لا يفي بجميع الخطوط الارشادية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي في مثل هذه السنوات .

Digitized by UNOG Library

وان تأييدنا لهذا القرار يقوم على فهمنا انه ينبغي ان يكون استثناء فريدا للخطوط الارشادية التي حددها المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وعلاوة على ذلك ، فان وفد بلادي يعتقد بأنه لا ينبغي للسنة الدولية أن تنطوي على نفقات اضافية من الميزانية العادية للأمم المتحدة . وهذا الجانب سوف يتمشى بالطبع مع الفقرة ١٣ من الخطوط الارشادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي تنص على أن تمول السنوات الدولية أساسا من الاسهامات الطواعية .

السيد هتشينز (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انضمت استراليا الى توافق الآراء بشأن القرار الذي اعتمد للتو لاننا نؤيد بدون تحفظ المبادئ التي تم اقتراحها والمتجسدة في السنة الدولية للسلم .

وعلى الرغم من ذلك لا نود أن تمر هذه الفرصة دون الاعراب عن خيبة أملنا بأن الخطوط الارشادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، كما وردت في قراره ١٩٨٠/٦٧ ، فيما يتصل بالسنوات الدولية لم تتم مراعاتها على الوجه الأكمل . ولنا تحفظات على هذا الاقتراح بقدر اختلافه مع الخطوط الارشادية . كما اننا نعتبر بقدر مماثل انه لا ينبغي اعتبار هذه الحالة بمثابة سابقة يرجع اليها عند اتخاذ قرارات لاحقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن أعتبر أن الجمعية تأخذ علما بتلك الأجزاء من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعروضة على الجلسة العامة ، وهي الفصل الأول والثالث (القسم هاء) ، والفصل السادس (القسم دال) ، والفصلين الثامن والتاسع (الاقسام ألف الى جيم و واو وزاي وحاء) ؟

تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠

Digitized by UNOG Library